



المملكة المغربية
رئيس الحكومة
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

كلمة

السيد الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية
في افتتاح الجمع العام
للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية

الأربعاء 16 يناير 2019
المدرسة الوطنية العليا للإدارة بالرباط

حضرات السيدات والسادة؛

يسعدني أن أفتح، نيابة عن السيد رئيس الحكومة، أشغال الجمع العام العادي للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية في دورته الأولى بعد تجديد تكوينه، وبهذه المناسبة أود أن أتوجه إلى كافة أعضاء المجلس بأخلص التهاني، متمنيا لكم جميعا التوفيق في الاضطلاع بالمهام الاستشارية المخولة إليكم.

إن هذه المناسبة تشكل فرصة متميزة لتعميق التشاور حول بعض القضايا التي تهم الوظيفة العمومية بشكل عام، والموارد البشرية على وجه الخصوص. ولي اليقين التام أن السيدات والسادة أعضاء المجلس، سوف لن يدخروا جهدا للمساهمة باقتراحاتهم النيرة في تحقيق ما نصبو إليه جميعا للرقى بالإدارة العمومية وجعلها قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية ورافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقدم خدمات متميزة للمواطن وتساهم في تحقيق الرفاهية المطلوبة والعيش الكريم.

حضرات السيدات والسادة؛

يأتي انعقاد الجمع العام الحالي للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية في سياق وطني متسم بتزايد الاهتمام بقضايا إصلاح الإدارة العمومية من طرف كافة الفاعلين المؤسساتيين والشركاء الاجتماعيين، الذي يتمثل أساسا في الدعوة إلى إعادة هيكلتها وتعزيز قدراتها البشرية والتنظيمية والتدبيرية لتصير مؤهلة لإسناد التطور السياسي والاقتصادي الذي تشهده بلادنا، وقادرة على كسب رهانات الحكامة الجيدة وصون المصلحة العامة.

وفي هذا الإطار، فقد حظي موضوع إصلاح الإدارة بعناية خاصة من قبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تجلت في توجيهاته السامية، لاسيما تلك التي وجهها جلالته بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة بتاريخ 14 أكتوبر 2016 ، والتي حدد من خلالها المداخل الكبرى لإصلاح الإدارة وتحسين أدائها لكي تكون ناجعة ومفتوحة في وجه المواطنين والمقاولات.

وتتعلق هذه المداخل، بالأساس، بتغيير السلوكيات والعقليات وجودة التشريعات وتأهيل الموظفين ورقمنة الإدارة، بما يمكنها من تجاوز ضعف الحكامة وقلة المردودية، عبر استلهاج النموذج التدبيري المعتمد في القطاع الخاص **"الذي يتميز بالنجاعة والتنافسية، بفضل نموذج**

التسيير ، القائم على آليات المتابعة والمراقبة والتحفيز. كما جاء في الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثامنة عشرة لعيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2017.

كما شدد صاحب الجلالة من خلال رسالته السامية التي وجهها إلى المشاركات والمشاركين في الملتقى الوطني للوظيفة العمومية العليا المنظم بالصخيرات بتاريخ 27 فبراير من السنة الفارطة، على أن **"الإصلاح الشامل والمندمج للإدارة العمومية يكتسي طابعا استعجاليا، بحكم الرهانات المطروحة عليه ضمانا للرعاية المستمرة للمرفق العام، وجودة الخدمات العمومية، مع ما يقتضيه ذلك من دعم للبعد الجهوي واعتماد اللاتمركز الإداري، واعتماد الكفاءة والفعالية في تدير الموارد البشرية."**

وفي ضوء هذه التوجهات الملكية السامية، فقد حظي موضوع إصلاح الإدارة بأهمية أساسية في البرنامج الحكومي (2016-2021) الذي تضمن مجموعة من الالتزامات المتعلقة بشكل خاص، بتعزيز قيم النزاهة وترسيخ الحكامة الجيدة واعتماد الإدارة الرقمية، مع اعتماد المقاربة التشاركية في إعداد وتقييم السياسات العمومية، من أجل وضع المواطن في صلب عمل الإدارة العمومية، وتفعيل ربط المسؤولية بالمحاسبة لضمان تدير أمثل للموارد البشرية والمادية وربط الإنجازات بالأهداف المحددة.

حضرات السيدات والسادة؛

بناء على هذه التوجهات المرجعية فقد تم إعداد خطة وطنية لإصلاح الإدارة تستند إلى مبادئ الجودة والكفاءة وتحقيق المصلحة العامة عبر تحقيق جملة من الأهداف العامة المتمثلة في:

- توفير وتوسيع وتنويع الخدمة العمومية لمحاربة الإقصاء الاجتماعي وتحقيق الاندماج الحقيقي للمواطن بما يضمن مشاركته الفاعلة في المشروع التنموي والشأن العام؛
- إعادة هيكلة بنيات الإدارات العمومية، أفقيا وعموديا، لتصبح مؤسسات ناجعة قادرة على إسناد التطور السياسي والاقتصادي ودعم التنمية البشرية والترايبية؛
- تمكين الإدارة من الآليات والوسائل التشريعية والتنظيمية والتديرية الضرورية للنهوض بالمرفق العام والخدمات العمومية، خاصة في المجالات الاجتماعية الأساسية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فإن الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة تتمحور حول حول

إحداث أربعة تحولات هيكلية متفاعلة في ما بينها:

أولاً، التحول التنظيمي، ويتعلق بمراجعة وتطوير البنيات الإدارية التنظيمية، بما يمكن القطاعات الوزارية والإدارات العمومية، على الصعيدين المركزي واللامركز، من تحقيق الفعالية والنجاعة في وضع وتنفيذ السياسات العمومية وفي تقديم الخدمات العمومية.

ثانياً، التحول التدييري، ويتمحور حول إعادة النظر في طرق ومنهجيات التدبير المعتمدة في الإدارة العمومية، عبر استعمال الأساليب التدييرية الحديثة، سواء في ما يتعلق بالموارد البشرية أو في ما يتصل بأنشطة العمل العمومي.

ثالثاً، التحول الرقمي، ويتحدد في اعتماد الآليات والوسائل التكنولوجية الحديثة واستثمارها من طرف مختلف الإدارات العمومية من أجل تعميم ودعم الخدمات الرقمية المشتركة بينها وتيسير ولوج المواطن والمقاولة إليها.

رابعاً، التحول التخليقي، ويرتكز على الصيغ والآليات الكفيلة بترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة ودعم الأخلاقيات المهنية بالإدارة العمومية، بغية تعزيز النزاهة والشفافية والمسؤولية وتكريس الانفتاح على المواطن والمجتمع.

ويرتكز هذا الإصلاح التحويلي على أربع دعائم رئيسية مترابطة تواكب أفقياً إنجاز المشاريع المبرمجة، وتتمثل هذه الدعائم في:

✓ التشريع عبر وضع مخطط تشريعي مفصل لإصدار النصوص القانونية المؤطرة للتحويلات الهيكلية تنظيمياً وتدييراً ورقمياً وتخليقياً؛

✓ التواصل من خلال اعتماد مخطط تواصل شامل لمواكبة هذا الإصلاح، يقوم على التواصل مع المواطن ومع المؤسسات ومع الموارد البشرية العاملة بإدارة الدولة من أجل ضمان انخراط الجميع، كل من موقعه، في إنجاز خطة إصلاح الإدارة؛

✓ التقييم عبر إخضاع خطة إصلاح الإدارة لعملية تقييم مرحلي بغاية استخلاص النتائج الأولية بغية تقويم إجراءاته وعملياته، وتقييم نهائي لقياس أثر الإصلاح في الإدارة العمومية ومدى تحقيق الأهداف المسطرة؛

✓ تطوير التعاون الدولي والثنائي والمتعدد الأطراف مع الشركاء، بما يتيح استلهم أفضل الممارسات والتجارب، وتوجيهه نحو تحقيق أولويات الإصلاح الإداري.

حضرات السيدات والسادة؛

لا تخفى عليكم الأهمية البالغة التي تحظى بها المواضيع المدرجة في جدول أعمال هذا الجمع العام، والتي تندرج في صلب الجهود الحكومية الرامية إلى تأهيل الموارد البشرية وتعزيز المقاربة التشاركية في إعداد السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها، وتتمثل هذه المواضيع في:

✓ مراجعة منظومة الوظيفة العمومية الذي يحظى بأهمية خاصة ضمن الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة التي تطرقت إليها سابقا، أو بإعادة هيكلة الوظيفة العمومية العليا لتجاوز الاختلالات التي تحول دون لعبها للدور المنتظر منها كقاطرة للإصلاح والتحديث والفعالية، ودعم الإصلاحات الهيكلية وقيادة التغيير داخل الإدارة، حيث نظمت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، بتاريخ 27 فبراير 2018 بقصر المؤتمرات بالصخيرات، الملتقى الوطني للوظيفة العمومية العليا، وذلك تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والذي خرج بمجموعة من التوصيات التي سنعرضها على أنظاركم خلال أشغال هذا الجمع العام، والتي همت الولوج إلى المناصب العليا، ومهنة الوظيفة العمومية العليا، والتعاقد والتقييم؛

✓ مدونة قيم وأخلاقيات الموظف العمومي الرامية إلى ترسيخ قيم وأخلاقيات الموظف العمومي بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، وإرساء المبادئ والقواعد الأخلاقية التي يتعين أن تؤطر سلوكه أثناء ممارسة مهامه، بما يضمن ترسيخ وتوطيد روح المسؤولية لديه، ويعزز ثقة المواطن والمرتفق في الإدارة ويدعم مصداقيتها؛

✓ إصلاح المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، الذي يندرج في إطار التجاوب الإيجابي مع مطالب الفاعلين المؤسساتيين والاجتماعيين، حيث أصبح من اللازم إعادة النظر فيه، بما يجعل منه إحدى الآليات الأساسية لتفعيل المقاربة التشاركية وتدعيم التشاور بين الحكومة وبين ممثلي الموظفين في كل ما يتعلق بالوظيفة العمومية وبتدبير الموارد البشرية.

حضرات السيدات والسادة؛

إن نجاح مسلسل إصلاح منظومة الوظيفة العمومية يتوقف بالتأكيد على الإرادة الثابتة والانخراط التام لكافة الأطراف، إدارة وموظفين وشركاء اجتماعيين، كل من موقعه ومجال اختصاصه. وستظل الحكومة حريصة باستمرار على اعتماد المقاربة التشاركية كمنهجية عمل قارة ودائمة انطلاقا من اقتناعها بأهمية التشاور والحوار باعتبارهما أقوم سبيل للتعامل مع القضايا المتعلقة بالوظيفة العمومية وبالموارد البشرية.

وفي الأخير، لا يخامرنا أدنى شك في أن الكفاءات التي يزخر بها المجلس واعية بالمسؤولية الملقاة عليه لرفع التحديات التي تواجهها الإدارة العمومية، عبر بلورة توصيات واقتراحات عملية، فيما يتعلق بالمواضيع المعروضة عليه، في دورته الأولى هذه، بما يساهم في تدعيم المسار الإصلاحي الذي تعرفه منظومة الوظيفة العمومية ببلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.